

النساء والفتيات في طليعة العمل المناخي في ليبيا ندوة شبكية لليوم العالمي للمرأة 2022

تقرير ملخص



Norwegian
Government



WFP
World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



هيئة الأمم
المتحدة للمرأة



النساء والفتيات في طليعة العمل المناخي في ليبيا

ندوة شبكية لليوم العالمي للمرأة 2022

تقرير ملخص

الفهرس

07	ا. الملخص تنفيذي
08	اا. المقدمة
09	ااا. ملخص النقاشات والمخرجات
11	أ. التمكين الاقتصادي للمرأة والوصول إلى الموارد الطبيعية
13	ب. الوعي بتغير المناخ وعمل الشباب
15	ج. التكيف مع تغير المناخ وسياسة سبل العيش المستدامة
17	اا. التوصيات



حول هذا التقرير

يلخص هذا المنشور المناقشات والتوصيات التي افرزتها الندوة الشبكية التي نظمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ليبيا احتفالاً باليوم العالمي للمرأة في 8 مارس 2022. وقد تم تنظيم هذه الندوة بتمويل سخي من حكومة النرويج وبالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي، مع التذكير بأن الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المحاضرين أثناء الندوة ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الأمم المتحدة أو أي من المنظمات التابعة لها

شكر وتقدير

التحرير: هديل سعادة

ترجمة: د. رجاء الوردي

المراجعة اللغوية والتدقيق: غادة كنو -مساعدة برامج المرأة والسلام والأمن - هيئة الأمم المتحدة للمرأة بليبيا
تم إعداد هذا التقرير بإسهام من:

- هالة بوعقيقيص مديرة مركز جسور للدراسات والتنمية
- دانييلا دام دي جونج -أستاذة مشاركة في مركز غروتويوس للدراسات القانونية الدولية بجامعة ليدن.
- خولة الرمالي- زميلة المناخ في الأمم المتحدة للتغير المناخي وجامعة الأمم المتحدة - البيئة والصحة والسلامة
- نيسا بك درنة- شخصية إعلامية وناشطة مناخية ومؤسسة مشروع مولان
- أمل ريدان - مفاوضة تونسية شابة بشأن تغير المناخ
- ملاك التائب - اسنشارية وباحثة مستقلة في السياسات البيئية - تركز على الأمن المائي والغذائي في ليبيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- يسر بن علي - مساعدة برامج (سبل العيش وتغير المناخ ونظم الأغذية) برنامج الأغذية العالمي
- غادة كنو - مساعدة برامج المرأة والسلام والأمن- هيئة الأمم المتحدة للمرأة بليبيا



الملخص التنفيذي

نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ليبيا ندوة شبكية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في 8 مارس 2022 سلطت فيها الضوء على قدرة النساء والفتيات الليبيات على المشاركة في العمل المناخي، كما حددت التحديات الرئيسية لمشاركتهن وقدمت توصيات بشأن الطريق إلى الأمام

تم الاتفاق خلال الندوة على أنه ينبغي الاعتراف بدور المرأة والفتاة في تغير المناخ، لا سيما أثناء النزاعات وما بعد النزاع، كحق وشرط للعمل المناخي. ونظرا لان النساء والفتيات لا زلن يواجهن ممارسات تنم عن عدم المساواة، بما في ذلك الاستبعاد من صنع القرار والفرص الاقتصادية، فإنه من المرجح أن تؤدي مشاركتهن المتساوية إلى زيادة فعالية تدابير التخفيف والتكيف، حيث أنهن يجلبن وجهات نظرهن وخبرتهن ومواردهن الفريدة للتأثير على الوضع

واتفقت المشاركات على أن تغير المناخ غائب عن الخطاب العام في ليبيا، وشددن على الحاجة إلى مزيد من الوعي والتثقيف بشأن أزمة المناخ الحالية. كما تمت مناقشة الأدوار التي يمكن أن تلعبها الجهات الفاعلة المختلفة في تدابير التخفيف والتكيف.

اما بالنسبة للسياسة المناخية، فقد شددت المشاركات على أن البحث يمثل شرطا أساسيا، حيث ان عدم وجود بيانات مصنفة حسب الجنس حول تغير المناخ يعيق المشاركة النشطة للنساء والفتيات في العمل المناخي. ويكتسي هذا الامر أهمية أكبر في حالات النزاع وما بعد النزاع حيث تصبح المعلومات المحرزة قبل النزاع غير صالحة. وبشكل أكثر تحديداً، هنالك حاجة متزايدة إلى البحث في العلاقة بين المناخ والنوع الاجتماعي والنزاع

وقد ركزت التوصيات على اعتماد مقاربة متكاملة لتعميم مراعاة المنظور القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز دور المرأة في شتى القطاعات الاقتصادية وكذلك إدارة الموارد الطبيعية قصد تحقيق التنمية المستدامة. كما تم التنصيص في مجموعة من التوصيات على الحاجة إلى تطوير برامج توعية فعالة بشأن تغير المناخ تشمل جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومة والمجتمع الدولي ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والجمهور. أخيراً، أوصت المشاركات بالاستثمار في البحث المؤسسي من أجل سياسة قائمة على المعلومات وفعالة بشأن تغير المناخ



Credit: Magenta

المقدمة

يجدر الإشارة إلى أن ليبيا معرضة بشكل خاص لتغير المناخ بسبب موقعها الجغرافي، حيث يُعزّض تغير المناخ البلاد لظواهر مناخية شديدة تتمثل في زيادة العواصف الرملية والترايبية وشدة الجفاف وارتفاع درجات الحرارة. وهذا بدوره يتسبب في المزيد من الضغط على مصادر المياه المحدودة والأراضي الصالحة للزراعة. بالإضافة إلى ذلك، تشهد ليبيا انخفاضاً كبيراً في هطول الأمطار، مما أدى إلى خسارة اقتصادية في قطاع الزراعة الذي يعتمد بشكل كبير على الري. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى مزيد من الاضطرابات في أنظمة إمدادات المياه والكهرباء، مما قد يدفع إلى توترات وزيادة في الهشاشة. وقد أدى السياق السياسي في البلاد حتى الآن إلى تحويل الانتباه والموارد عن العمل المناخي.

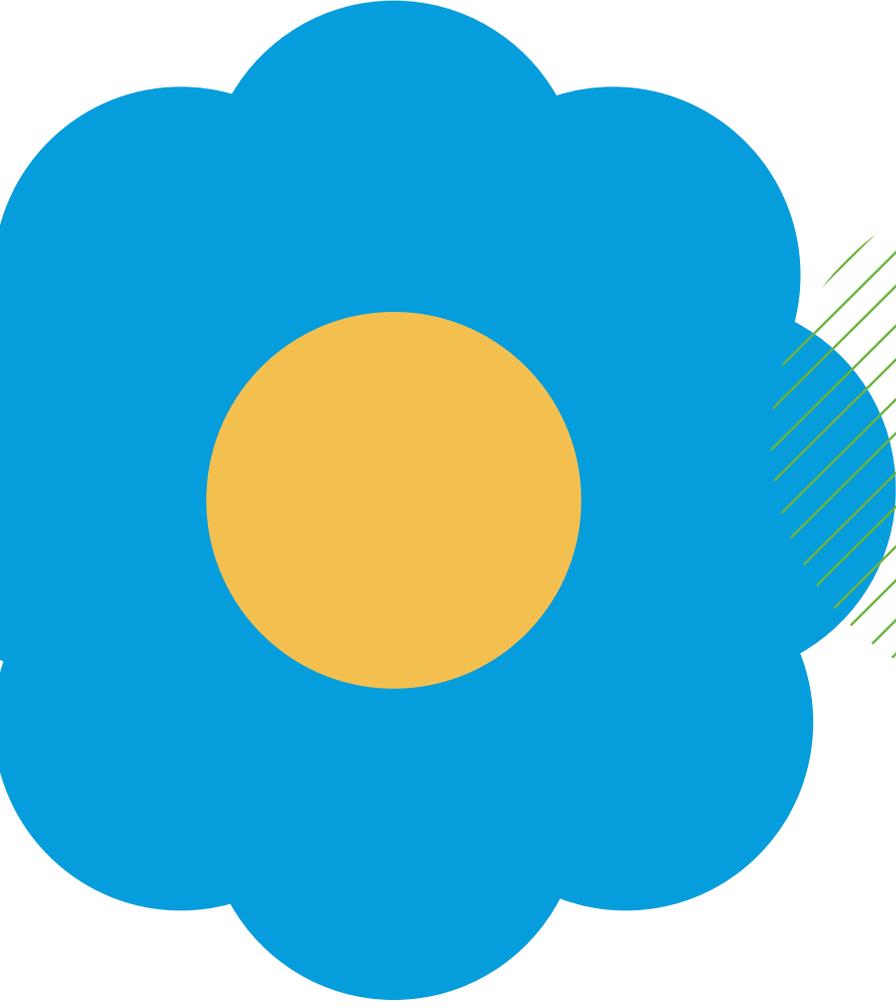
في يونيو 2021، صادق مجلس النواب الليبي على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ والتكيف مع آثاره. ومن المتوقع (NDCs) الآن أن تقدم الدولة مساهماتها المحددة وطنياً لأول مرة. وفي أكتوبر 2021، اتخذ مجلس الوزراء الليبي قراراً بإعادة إنشاء اللجنة الوطنية لتغير المناخ. وهذا من شأنه أن يولد زخماً وفرصة سانحة لعمل مناهجي فعال يشترك فيه مختلف مكونات المجتمع، ولا سيما النساء والفتيات.

خلال جلستها السادسة والستين التي عقدت في مارس 2022، حددت لجنة وضع المرأة التابعة لمجلس الأمم موضوع (CSW) المتحدة للاقتصادي والاجتماعي الأولوية بالنسبة لها على النحو التالي:

”تحقيق المساواة القائمة على النوع الاجتماعي وتمكين جميع النساء والفتيات في إطار تغير المناخ والسياسات والبرامج البيئية والحد من مخاطر الكوارث...“

كما دعت اللجنة جميع الجهات الفاعلة إلى دمج المنظور القائم على النوع الاجتماعي في التخطيط والتنفيذ والإبلاغ عن العمل المناخي وتمكين المرأة لتصبح عامل تغيير في هذا المجال. كما أقرت اللجنة بالحاجة إلى إنتاج البيانات والبحوث المتعلقة بتغير المناخ والتأكد من أنها تراعي الفوارق بين المرأة والرجل. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في حالات النزاع، حيث تزداد الهشاشة وتكون هناك حاجة إلى مشاركة متساوية للمرأة في مسار العدالة الانتقالية. أخيراً، أقرت اللجنة أن الفئات المختلفة في المجتمع تتطلب مقاربات مختلفة لإشراكها، حيث تختلف أولويات هذه الفئات حسب العمر والنوع الاجتماعي والموقع الجغرافي والإعاقة، من بين خصائص أخرى.

في هذا السياق، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ليبيا ندوة شبكية في يوم المرأة العالمي لعام 2022 حول دور النساء والفتيات الليبيات في العمل المناخي. ومن المتوقع أن تساعد المناقشات والتوصيات في تطوير المساهمات المحددة وطنياً في ليبيا، حيث أنه كان من بين المشاركات باحثات وناشطات في مجال المناخ والتنمية. وقد تم بث الندوة مباشرة على وسائل التواصل الاجتماعي.



ملخص المناقشات والمخرجات

سلطت الندوة الضوء على تجارب المرأة الليبية في التوعية والبحوث المتعلقة بتغير المناخ. كما استكشفت إمكانات تعزيز قدرة المرأة الليبية للمشاركة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ. وتم خلال الندوة عرض نتائج مراجعة مكتبية أجريت بتكليف من هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول التمكين الاقتصادي للمرأة وفرص وصولها إلى الموارد الطبيعية. وقد ركزت الدراسة على قطاع النفط والغاز، باعتباره المكون الرئيسي للاقتصاد الليبي، وعلى فرص الوصول إلى المياه. بالإضافة إلى ذلك، تم تبادل النتائج الأولية لتقييم أجرته برنامج الأغذية العالمي بشأن سبل العيش وتغير المناخ والنظم الغذائية، وتسليط الضوء على قصة نجاح من تونس في إشراك الشباب والشابات في مفاوضات المناخ الرسمية وبوجه خاص، نوقشت قضايا في المجالات التالية:

- أ التمكين الاقتصادي للمرأة وفرص وصولها
- ب الوعي بتغير المناخ وعمل الشباب
- ج التكيف المناخي وسياسة سبل العيش المستدامة

أ التمكين الاقتصادي للمرأة وفرص وصولها إلى الموارد الطبيعية



التمكين الاقتصادي للمرأة وفرص وصولها إلى الموارد الطبيعية

السلبية المتعلقة باستغلال النفط والغاز، مثل التدهور البيئي والتلوث الناجم عن التعدين.

وبالمثل، فإن إشراك المرأة في إدارة الموارد الطبيعية أمر ضروري لمقاومة تغير المناخ. إذ تسلط المراجعة المكتيبة الضوء على الدراسات التي توضح أن معرفة المرأة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية أمر حيوي للتخفيف من حدة تغير المناخ ولتصميم سياسات التكيف. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بالإجهاد المائي في ليبيا، حيث يمكن أن يؤدي إشراك النساء في إدارة المياه المحلية إلى تحسين جودة المياه إلى حد كبير، نظرا لأن النساء غالبًا ما يكون لديهن معرفة بإمدادات المياه المحلية وهن المسؤولات عن إدارة الإمداد في البيت.

كما تكشف المراجعة المكتيبة أيضًا أن المرأة الليبية غائبة عن التخطيط الاقتصادي وعن اتخاذ القرار بسبب نقص الوعي بحقيقة أن لها احتياجات مختلفة. وفي الواقع، لا يُنظر إلى تعميم مراعاة المنظور القائم على النوع الاجتماعي على نفس القدر من الأولوية مثل القضايا الأخرى في القطاع الاقتصادي، سواء من قبل اللابيين الدوليين أو الوطنيين. فعلى سبيل المثال، كان منظور النوع الاجتماعي غائبًا إلى حد كبير من المسار الاقتصادي وخرطة الطريق الاقتصادية التي أعدتها الأطراف المعنية بالمنوال الاقتصادي في ليبيا، حيث انه لم يكن هنالك أكثر من ثلاث نساء في لجنة الخبراء الليبية المعنية بإعداد خارطة الطريق الاقتصادية، رغم انه تم استدعاء نساء أخريات للحضور فيما بعد. كما ان المرأة غير ممثلة في الأعمال المصرفية أو في البنك المركزي أو في أدوار اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات والرؤى الاقتصادية للدولة، مما يحصر المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأعمال التجارية الصغيرة والكبيرة والمنتاهية الصغر. وهذا لا يدعم المشاركة الاقتصادية للمرأة لأنه، على المدى الطويل، يجعل دورها ينحصر في الدور الاقتصادي التقليدي.

وقد تم تسليط الضوء على دراسة طالة من أوغندا حول دمج موفق لاهتمامات المرأة في استراتيجيات التنمية. حيث وضعت أوغندا استراتيجية قائمة على النوع الاجتماعي لإدارة المياه والصرف الصحي التزمت فيها الحكومة بتوفير فرص أفضل لوصول المرأة لهذه الخدمات وأخذ منظور النوع الاجتماعي في الاعتبار لإدارة موارد المياه. بالإضافة إلى ذلك، تقرر السياسة الوطنية الأوغندية لتغير المناخ لعام ٢٠١٥ وخطة التنمية الوطنية بعدم المساواة بين الجنسين، كما توفران طولا لذلك. وتجدر الإشارة إلى ان أوغندا تعطي الأولوية لقطاعات النفط والغاز والمعادن، مما يجعل التجربة مفيدة بالنسبة لليبيا.

يبدو ان تغير المناخ ليس محايدا من حيث تأثيره على الجنسين، حيث انه يصيب الرجال والنساء بشكل مختلف. ففي العديد من البلدان، تقع مسؤولية الوصول إلى الموارد الأساسية مثل المياه والغذاء والطاقة، وبالتالي إدارتها واستدامتها، على عاتق المرأة. وكثيرا ما يتوقع من النساء تطوير الزراعة المستدامة، وإدارة موارد المياه في المجتمع، والتوصل إلى مصادر الطاقة المتجددة ولكن دون الوصول إلى الأراضي أو التمويل أو التكنولوجيا.

وتجدر الإشارة إلى ان النساء والفتيات يعانين بشكل غير متناسب من النزاعات، حيث انهن يواجهن تحديات فريدة حبال إدماجهن وتمتعهن بحقوقهن الاقتصادية أثناء النزاع او بعده. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بأخذ القرار بشأن الموارد الطبيعية وتغير المناخ والنزاع، فإن تأثير المرأة يكون محدودًا. ومن المفارقات العجيبة ان تواجه المرأة أقصى درجات الإقصاء الاقتصادي في اشد المجالات حاجة إلى مشاركتها. فبالنسبة لبلد يمر بأزمة أو نزاع أو بفترة ما بعد نزاع، مثل ليبيا، تعتبر المشاركة الاقتصادية للمرأة أمرا بالغ الأهمية لتحقيق التنمية والاستقرار والسلام على المدى الطويل.

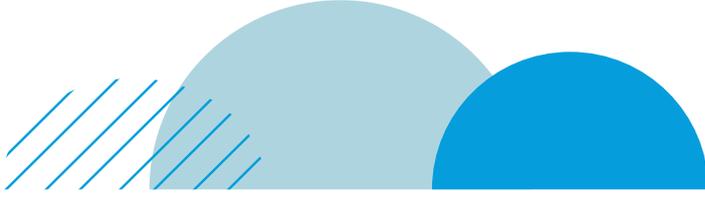
تظهر نتائج المراجعة المكتيبة حول التمكين الاقتصادي للمرأة ووصولها إلى الموارد الطبيعية وجود علاقة مباشرة بين تعزيز تمكين المرأة في دول ما بعد النزاع من ناحية، والانتعاش الاقتصادي السريع والحد من الفقر من ناحية أخرى. ويرجع ذلك إلى قدرة النساء الفعلية على التركيز على أولويات التنمية التي تعود بالفائدة على الرجال والنساء على حد سواء، مثل الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي وحماية البيئة. وهذا يعني أن التمكين الاقتصادي للمرأة والسماح لها بقدر أكبر من السيطرة على الموارد يزيد من الاستثمارات في صحة الأطفال وتعليمهم وتغذيتهم، مما يعود بالفائدة على الأجيال القادمة.

اما بالنسبة لليبيا، فإن تحسين فرص العمل للمرأة في قطاع النفط والغاز، وإدماج اهتماماتها في تخصيص الإيرادات من استغلال النفط والغاز سيزيد بشكل كبير من إمكانات التنمية في ليبيا. وفي حين أنه ثمة اتجاه لاعتبار قطاع النفط والغاز كقطاع اقتصادي بحت، إلا أنه لا يمكن النظر إليه بمعزل عن تأثيره في البيئة والمناخ. فمن المهم دمج المرأة في هذا القطاع كلاعبة اقتصادية، من حيث التوظيف، وكصانعة قرار للاستفادة من منظورها في الجوانب البيئية. كما ان تحسين دور المرأة في الاستشارات وعمليات صنع القرار المتعلقة بتصميم وتخطيط وتشغيل المشاريع في الصناعات الاستخراجية من شأنه ان يقلل من الآثار

5 The economic and financial track is one of the three intra-Libyan tracks that the UN Support Mission to Libya (UNSMIL) is organizing for the peace process - along with the military and political tracks. These were endorsed by the International Conference on Libya held in Berlin in 2020.

ب الوعي بتغير المناخ وعمل الشباب





الوعي بتغير المناخ وعمل الشباب

وقد تم التأكيد على التثقيف المناخي للأطفال باعتباره مفتاحًا لإحداث تأثير على المدى الطويل. حيث يجب تنوع المناهج المعتمدة في التثقيف المناخي حسب تنوع المجموعات المعنية. فعلى سبيل المثال، عادة ما يعتمد رد فعل الناس تجاه التثقيف المناخي على الاستجابات العاطفية بدلاً من الحقائق العلمية. ولذلك فمن الأفضل ان يتمكن الناس من مشاهدة تأثير القضايا البيئية على محيطهم المباشر حتى يكونوا قادرين على اتخاذ الإجراءات اللازمة ويتولد لديهم إحساس بتبنيها. من ناحية أخرى، تجدر الإشارة الى ان الحقائق العلمية لديها صدى مهم لدى الأطفال والشباب، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أنها غير منحازة

وبعد مصادقة ليبيا على اتفاق باريس في عام 2021، يكشف خطاب الليبيين عبر الإنترنت عن عدم فهمهم لتأثير تغير المناخ والحاجة إلى اتخاذ إجراءات بهذا الشأن.

وتم أيضا خلال الندوة تسليط الضوء على نجاح تونس في تقديم المساهمات المحددة وطنيًا المحدثة إلى مؤتمر الأطراف في عام 2021 (COP26)، حيث انه أولاً تم دمج الجوانب المتعلقة بالنوع الاجتماعي في تدابير التكيف والتخفيف التي كانت محور الالتزامات. وتشمل هذه الجوانب بناء القدرات والتدريب والتمكين الاقتصادي وإدراج منظور النوع الاجتماعي في جميع الدراسات، كما وقع اختيار مجموعة من الشباب والشباب الناشطين في مجال المناخ لدعم وزارة البيئة في عملية التفاوض بشأن المناخ. وقد لعب هؤلاء المفاوضون الشباب دورًا نشطًا في COP26 وهم حاليًا يعملون بناء على هذا النجاح. وتشمل التحديات التي تواجه المفاوضين الشباب حتى الآن نقص التمويل لحضور التظاهرات وعدم التوفر الدائم للأعضاء، حيث انهم متطوعون بدوام جزئي فقط.

كان هناك إجماع خلال الندوة على أن تغير المناخ لا يحظى بالاهتمام المرجو في ليبيا، سواء في السياقات السياسية أو الاجتماعية. أولاً، هناك نقص في اهتمام وسائل الإعلام بالمواضيع المتعلقة بتغير المناخ. ثانياً، هناك أيضًا نقص في اهتمام الحكومة بإشراك المواطنين في عملها، ولا سيما النشاط والناشطات من الشباب، وفي اطلاعهم على سياساتها المناخ أو على الحملات والمشاريع القائمة. أخيرًا، هناك نقص في تمويل مبادرات العمل المناخي. وإذا استمر الأمر على هذا الحال، فستفتقر سياسات المناخ المستقبلية إلى الدعم العام لأن الناس لا يمكنهم رؤية تأثير هذه السياسات على حياتهم

كما تم الاجماع على وجود نقص في البيانات حول وجهات النظر الليبية بشأن تغير المناخ وكيفية تعريف قضايا المناخ لدى الليبيين. حيث يمكن ان تدل هذه البيانات في حال انتاجها على القيم المعتمدة لدى الناس وعلى معتقداتهم واهتماماتهم. مما يمكن من استخدام الحجج التي تجد صدى بينهم ويضمن تبنيهم لها. وبعد مصادقة ليبيا على اتفاق باريس في عام 2021، يكشف خطاب الليبيين عبر الإنترنت عن عدم فهمهم لتأثير تغير المناخ والحاجة إلى اتخاذ إجراءات بهذا الشأن. حيث ان هناك اعتقاد شائع بأن تغير المناخ سببه الدول الصناعية الكبرى والدول التي لديها برامج نووية، وبالتالي فإن تلك الدول فقط هي التي تتأثر بتغير المناخ. وركزت التبادلات عبر الإنترنت على الآثار المالية لتوقيع اتفاق باريس وكيف ان الاتفاق يساهم في إغلاق مصدر الدخل الوحيد في البلاد، وهو النفط. كما يعتقد الليبيون أن هناك قضايا ملحة أخرى لبلد في حالة حرب، بما في ذلك البطالة والصحة

على الرغم من هذه التحديات، اكدت الندوة على أن النساء في ليبيا واعيات ومهتمات بتغير المناخ، وقررت ان التقاليد يمكن ان تعيق مشاركة المرأة في الأنشطة المناخية. كما شدد عدد من المداخلات خلال الندوة على أن النساء المهتمات بالمشاركة في العمل المناخي يجب أن يكن سباقات في المطالبة بمكانهن وخلق مساحات لأنفسهن وللنساء الأخريات. فحتى عندما يواجهن عقبات، يجب عليهن إيجاد طرق للمشاركة وإجراء التغيير وجلب الأطراف الاخرى للاستماع إلى مطالبهن. كما تم الإشارة إلى أن البيئة المناسبة لمشاركة المرأة لن تكون دائمًا متوفرة وأنه يمكن للمرأة الاستفادة من وسائل الإعلام أو وسائل التواصل الاجتماعي أو الانطلاق من اوساط صغيرة قبل الوصول إلى المحافل الكبيرة

التكيف المناخي وسياسة سبل العيش المستدامة



التكيف المناخي وسياسة سبل العيش المستدامة

وتكشف المراجعة المكتبية التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن قضية تغير المناخ كانت غائبة عن أجندة التعافي في ليبيا، حيث انه لم يرد ذكر لتغير المناخ أو الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية أو المخاطر البيئية في خطط التعافي من النزاعات التي تم وضعها في السنوات القليلة الماضية. والى يومنا هذا، لا توجد استراتيجيات بيئية أو مائية لليبيا

يعتمد الأمن المائي في ليبيا كليًا على النهر الصناعي العظيم، وهو أمر غير مستدام.

يعتبر القطاع الزراعي من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثراً بتغير المناخ في ليبيا. وتشير البيانات الأولية التي قدمها برنامج الأغذية العالمي إلى قلة وعي المزارعين بمدى تأثير تغير المناخ على الزراعة، خاصة في غياب أي تدريبات ممولة من الحكومة أو مبادرات بشأن الوعي بالتغير المناخي وسبل التكيف معه، مما يدفع بالمزارعين إلى الاعتماد على المعرفة المنقولة من جيل إلى جيل. على سبيل المثال، الممارسات الزراعية ذات المحصول الواحد هي السائدة في ليبيا، حيث يعتبر المزارعون تنويع المحاصيل أمراً محفوفاً بالمخاطر. بالإضافة إلى ذلك، لا تقوم الاقلة قليلة بمراقبة استخدام المياه. كما ان هناك نقص في المعلومات حول القوانين والسياسات البيئية وعدم التزام بالتشريعات القائمة، كما هو الشأن بالنسبة لحماية الحياة البرية والتلوث

يعد البحث في حالات النزاع وما بعد النزاع أمرًا ضروريًا للتعافي بعد النزاع، لا سيما في ضوء تغير المناخ. وتجدر الإشارة إلى ان البيانات المتاحة قبل النزاع ليس لها أية أهمية بعده، حيث ان أعداد السكان وتوزيعهم وبيانات الصحة والإعاقة تتغير بسبب النزوح والهجرة وسقوط الجرحى والمصابين. كما يؤثر اضطراب الحوكمة والنشاط الاقتصادي على معدلات البطالة والفقر والمؤشرات الاقتصادية والبنية التحتية. من ناحية أخرى، يطلق تغير المناخ اشكال جديدة من الهشاشة، في علاقة بالوصول إلى الموارد الطبيعية، والتشرد، وانتشار الأمراض. وفي بعض الحالات، قد يتسبب في التنافس على الموارد الطبيعية وتقديم الخدمات. وتعتبر النساء والفتيات على وجه الخصوص أكثر هشاشة في هذا الوضع، حيث يتوقع منهن في كثير من الأحيان إدارة الموارد في الأسرة ويواجهن تحديات إضافية فيما يتعلق بسبل عيشهن

وقد شددت المتدخلات اثناء الندوة على الحاجة إلى إجراء بحوث حول تغير المناخ في ليبيا، باعتبار ان تلك البحوث ستساعد أولاً على فهم النظام المناخي ومحفزاته وتأثيراته التي تجلت بوضوح على الأقل خلال السنوات العشر الماضية. كما ستساعد في تحديد تدابير التكيف والتخفيف على المدى القصير والطويل، لا سيما في ضوء النزاع. فعلى سبيل المثال، يعتمد الأمن المائي في ليبيا كليًا على النهر الصناعي العظيم، وهو أمر غير مستدام. وقد ساهم النزاع في تفاقم أزمة المياه حيث تعرضت مصادر المياه، بما في ذلك النهر الصناعي، للهجوم المستمر. وقد تسبب ذلك في انقطاع إمدادات المياه لأطراف مختلفة

لا وجود إذا لبنية تحتية قادرة على التأقلم مع تغير المناخ في ليبيا. وتجدر الإشارة إلى أن اعتماد المزارعين على الكهرباء لتشغيل أنظمة الري ومضخات المياه ووحدات التخزين يتركهم عرضة لتبعض انقطاع التيار الكهربائي المتزايد بسبب ارتفاع درجات الحرارة وعدم صيانة أنظمة الكهرباء. وتتسبب الانقطاعات المتكررة في أنظمة الري في فشل المحاصيل وتقلب معدل الإنتاج. كما لا توجد حملات إعادة تشجير للمساعدة في مكافحة الظواهر المناخية البالغة الشدة. بالإضافة إلى ذلك، يختلف استعمال نظم الري التي تستخدم كميات قليلة من المياه بين المناطق بسبب التكلفة أو نقص البنية التحتية

حاليا، لا توجد أي تدابير مؤسسية للتخفيف. ففي حالة وقوع خسائر في الإنتاج الزراعي، يعول المزارعون الليبيون على شبكاتهم الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي الخاصة بهم، في شكل اقتراض مالي أو تحويلات عينية من الهلال الأحمر. وقد يتوفر لدى بعض المزارعين استراتيجيات استيعابية للتكيف بما في ذلك إنفاق المدخرات أو بيع الأصول. ولكن لا توجد خيارات تمويل وتأمين أو نقابات للمجتمعات الزراعية



وتعتبر النساء والفتيات على وجه الخصوص أكثر هشاشة في هذا الوضع، حيث يتوقع منهن في كثير من الأحيان إدارة الموارد في الأسرة ويواجهن تحديات إضافية فيما يتعلق بسبل عيشهن

التوصيات

توفر هيئة الأمم المتحدة للمرأة مساحات لتمكين مختلف أصحاب المصلحة من فهم حاجتهم إلى استكمال بعضهم البعض، من حيث السياسات والتشريعات، والعمل مع المجتمع المدني، وكذلك فيما يتعلق بالمعلومات وجمع البيانات، وذلك قصد فهم الميزة النسبية الخاصة بكل شريك، وما الذي يمكن أن يساهم به، وما الذي يمكن القيام به أو تحسينه. ويمكن اعتبار الندوة كخارطة طريق موجهة إلى كل من يؤمن بالعمل المناخي حتى يتسنى له اعتماد نتائج هذه الندوة لتطوير أعماله فيما يلي قائمة بالتوصيات التي حددتها المشاركات خلال الندوة حول المجالات التي تمت مناقشتها:

صادقت ليبيا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) في عام 1989، مع بعض التحفظات. وتتضمن مواد عن حق المرأة فيما يتعلق بتغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والنوع الاجتماعي. وهذا ينطبق على نظم التقييم وجمع البيانات، وأتساق السياسات، وتنمية القدرات، والوصول إلى التكنولوجيا، والالتزامات الخارجية، والتعاون الدولي، وتخصيص الموارد. بالإضافة إلى ذلك، وقعت ليبيا اتفاق باريس في عام 2016 وصادقت عليه في عام 2021. وهذه الأولويات العالمية تحتاج إلى إجراءات عملية تترجم في شكل سياسات، وزيادة في الوعي، وجمع للبيانات، وتمويل، وإشراك لجميع أصحاب المصلحة وفهم للأسباب الجذرية من أجل التوصل إلى طول محلية.

اعتماد نهج متكامل لتعميم مراعاة المنظور القائم على النوع الاجتماعي. وهذا يشمل الاستشارات واتخاذ القرار وبناء القدرات.

تعزيز دور المرأة في إدارة الموارد الطبيعية في ليبيا في ظل تغير المناخ.

إجراء تقييم وطني للأولويات ومستويات الوعي والحواجز أمام العمل والفئات المستهدفة والرسائل المتعلقة بتغير المناخ في ليبيا، وإدارة المناقشة حول مدى إدراك الليبيين والليبيات لتأثيرات المناخ وانعكاساتها على حياتهم/ن.

تطوير برنامج وطني للتوعية المناخية. إذ يجب ربط تأثير تغير المناخ بالمشاغل اليومية من خلال سرد الحكايات المتعلقة بالتغير المناخي بالإضافة إلى عرض الأرقام والتوقعات المستقبلية والتركيز على الجوانب الإيجابية للعمل المناخي في ليبيا.

تضمين معلومات حول الفرق بين الطقس والمناخ، والأنشطة البشرية المسؤولة عن تغير المناخ في حملات التوعية والتثقيف، مع التوضيح أن تأثير الانبعاثات لا يقتصر على بلدان معينة، وأن تغير المناخ يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية.

طرح موضوع تغير المناخ في صدارة المناقشات في ليبيا وإبراز مساهمة النزاع فيه. فهذه فرصة لتثمين نجاح المرأة الليبية في المجتمع المدني ودورها في زيادة الوعي على المستوى القاعدي. ويمكن أن يكون العمل مع المجالس المحلية بداية، لا سيما بين النساء العضوات.

استخدام وسائل الإعلام كوسيلة للوصول إلى المجتمع بأكمله عندما يتعلق الأمر بالتوعية بتغير المناخ. إذا تم استخدامها بشكل صحيح، يمكن أن تثير وسائل الإعلام اهتمام الجمهور بتغير المناخ.

دمج أنشطة التوعية العامة في السياسات المناخية الوطنية منذ البداية لضمان إطلاع الناس على الاستراتيجيات الوطنية لتغير المناخ وإشراكهم في تطوير السياسات الوطنية وتنفيذها.

ضمان استجابة الحكومة لجهود نشطاء المناخ من الشباب للوصول الى الناس وإشراكهم من أجل تطوير استراتيجيات اتصال فعالة بشكل مشترك مع الشباب الليبي.

دفع المجتمع الدولي للنظر في دعم المشاريع الصغيرة والمبادرات المتعلقة بالتوعية بتغير المناخ التي تستهدف الشباب.

إنشاء هيئة إدارية في ليبيا تقوم بدور ملموس على أرض الواقع بجمع الباحثين وخريجي الجامعات والمدرسين الجامعيين. ويجب أن تيسر هذه الهيئة الوصول إلى الهيئات الحكومية والخبراء الاقتصاديين وصناع القرار من أجل تطوير سياسات قائمة على الأدلة.

نشر الوعي بأهمية البحث في التعليم العالي وتطوير مهارات الطلاب ومعرفتهم البحثية، لا سيما على مستوى البكالوريوس، من حيث طرق البحث، وإدارة المشاريع البحثية، وإجراء مراجعة الأدبيات، وجمع البيانات، خاصة من الهيئات الحكومية، وتحليل البيانات. وكذلك توفير التمويل لهذه البحوث من قبل القطاعين العام والخاص.

تعزيز دور المجتمع المدني من حيث جمع الإحصاءات والبيانات في قطاع البيئة، حيث أن الجمعيات لديها اتصال مباشر مع المجتمعات المحلية.

الاستفادة من البحوث لتقليل الاعتماد على النفط وتطوير مصادر متجددة في ليبيا ورفع الوعي بمفهوم التنمية المستدامة وأهدافها.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، هي منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والهيئة هي الناصر العالمي الرئيسي لقضايا المرأة والفتاة، حيث نشأت بغرض التعجيل بإحراز تقدم فيما يتصل بتلبية احتياجاتهن على الصعيد العالمي.

تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في وضع معايير عالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعمل مع الحكومات والمجتمع المدني لتصميم القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لضمان تنفيذ تلك المعايير بشكل فعال لتعود بالفائدة بحق على النساء والفتيات في مختلف أنحاء العالم. تعمل المنظمة على الصعيد العالمي لجعل رؤية أهداف التنمية المستدامة حقيقة واقعة بالنسبة للنساء والفتيات، وتقف وراء مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة، مع التركيز على خمسة مجالات ذات أولوية: زيادة الدور القيادي والمشاركة للمرأة؛ إنهاء العنف ضد المرأة؛ إشراك المرأة في جميع جوانب عمليات السلم والأمن؛ تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة؛ وجعل المساواة بين الجنسين أمراً محورياً في أعمال التخطيط والميزانية للتنمية الوطنية. كما تنسق هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتشجع عمل منظومة الأمم المتحدة في تعزيز المساواة بين الجنسين.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة بليبيا



@unwomenlibya



Norwegian
Government



World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



هيئة الأمم
المتحدة للمرأة

